



# آفاق الاقتصاد السعودي

2025



Strategic Gears  
Management Consultancy

فبراير 2025

# المحتويات

03	النقاط الرئيسية
04	الآفاق العالمية
05	الآفاق الإقليمية
06	التضخم
07	آفاق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
08	آفاق النفط
09	نظرة معمقة على المملكة العربية السعودية
09	آفاق النمو
10	السياسة النقدية
12	أداء الأعمال
15	التوقعات المالية
17	الميزان الخارجي وتدفقات رؤوس الأموال
20	سوق العمل
22	أمور مرتقبة في عام 2025
23	لوحة مؤشرات الاقتصاد الكلي
24	المصادر

# النقاط الرئيسية



من المتوقع أن تعود الأنشطة النفطية السعودية إلى تسجيل قيم إيجابية عام 2025، رغم أن تأجيل "أوبك" زيادة إنتاج النفط حتى أبريل يجعل نطاق هذا الانتعاش غير واضح. نظرًا للفائض الكبير في الطاقة الإنتاجية لمنتجي النفط، لا يُتوقع أن تشهد أسعار النفط، التي لا تزال أقل من نقاط التعادل في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، ارتفاعًا كبيرًا، كما أن احتمالات انخفاضها تظل محدودة بفضل مرونة الأسعار في إمدادات أوبك وإنتاج النفط الصخري، وكلاهما يمكن توظيفه لضبط أسعار الطاقة.



من المتوقع أن يستمر العجز المالي في السعودية خلال عام 2025، إلا أنه سينخفض بنسبة 12.5% عن مستواه في العام السابق. تواصل المملكة الاقتراض لتمويل مشاريعها التوسعية غير النفطية، لكن دينها العام لا يزال مستدامًا، واحتياطياتها الأجنبية كبيرة، ومصادر دخلها متنوعة.



معدّل التضخم المنخفض والمستقر إلى جانب انخفاض تكاليف الإقراض في المملكة يجعل الاقتصاد مواتياً لاستهلاك القطاع الخاص واستثماراته، خاصة في قطاعات الخدمات، والتي من المتوقع أن تحافظ على مسارات نموها في عام 2025. بلغ الاستهلاك الخاص أعلى مستوى له على الإطلاق في عام 2024، كما يتضح من ارتفاع معاملات نقاط البيع بنسبة 16%، وارتفاع معاملات التجارة الإلكترونية بأكثر من 25% بين عامي 2023 و2024.



وصلت معدلات البطالة بين الذكور والإناث ومن مختلف الجنسيات إلى أدنى مستوياتها في المملكة، في حين يستمر معدل المشاركة في القوى العاملة في الارتفاع، مما يشير إلى زخم التوظيف في القطاع الخاص. وفقًا لأحدث إحصاءات التوظيف، تحقق السعودية أهداف رؤية 2030 المتمثلة في خفض معدل البطالة إلى أقل من 7%، حيث بلغ 3.7% في الربع الرابع من عام 2024.

يقدم هذا التقرير تحليلاً لأداء الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية عام 2024 وأفاقه لعام 2025. يقيّم التقرير الأداء الاقتصادي للمملكة وسوق العمل وبيئة الأعمال فيها بناءً على توقعات وزارة المالية وصندوق النقد الدولي في ديسمبر 2024. ويختتم التقرير بعرض أبرز القطاعات المتوقع أن تشهد تطورات مهمة في العام المقبل. فيما يلي النقاط الرئيسية:



مع اقتراب نهاية الربع الأول من القرن، بات من الضروري مراجعة الأهداف العالمية الطموحة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث أن توقعات النمو للاقتصاد العالمي هي الأبطأ مقارنة بأي عقد منذ التسعينيات. بعد بداية بطيئة لعشرينيات القرن الحادي والعشرين، يستعيد الاقتصاد العالمي الآن زخمه، ويستقر بمعدل نمو سنوي يبلغ حوالي 3% لعام 2024 مع توقعات مماثلة لعام 2025.



في حين تتقلص فجوات النمو بين الاقتصادات الناشئة والمتقدمة، وكذلك بين مستوردي النفط ومصدره، إلا أن تحقيق التقارب الكامل لا يزال بعيدًا. وفقًا لصندوق النقد الدولي، تتفوق الأسواق الناشئة على نظيراتها المتقدمة، حيث يُتوقع أن تحقق معدل نمو متوسط يبلغ 3.1% مقارنة بـ 1.5% للاقتصادات المتقدمة. في الوقت ذاته، يستقر معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عند نحو 4% لكل من مستوردي النفط ومصدره، مع تسجيل مستوردي النفط نمواً يزيد بأكثر من الضعف مقارنة بالعام الماضي.



لا تزال مهمة المملكة العربية السعودية لتوسيع اقتصادها بما يتجاوز النفط مستمرة. بعد عامين من التباطؤ، من المتوقع أن ينتعش الاقتصاد في المملكة العربية السعودية وينمو بنسبة 4.6% وفقًا لوزارة المالية وبنسبة 3.3% حسب صندوق النقد الدولي. سيكون هذا النمو مدفوعًا بالتوسعات في قطاعات الخدمات بالمملكة، وخاصة السياحة والضيافة، وكذلك ارتفاع الأنشطة النفطية.

# الآفاق العالمية

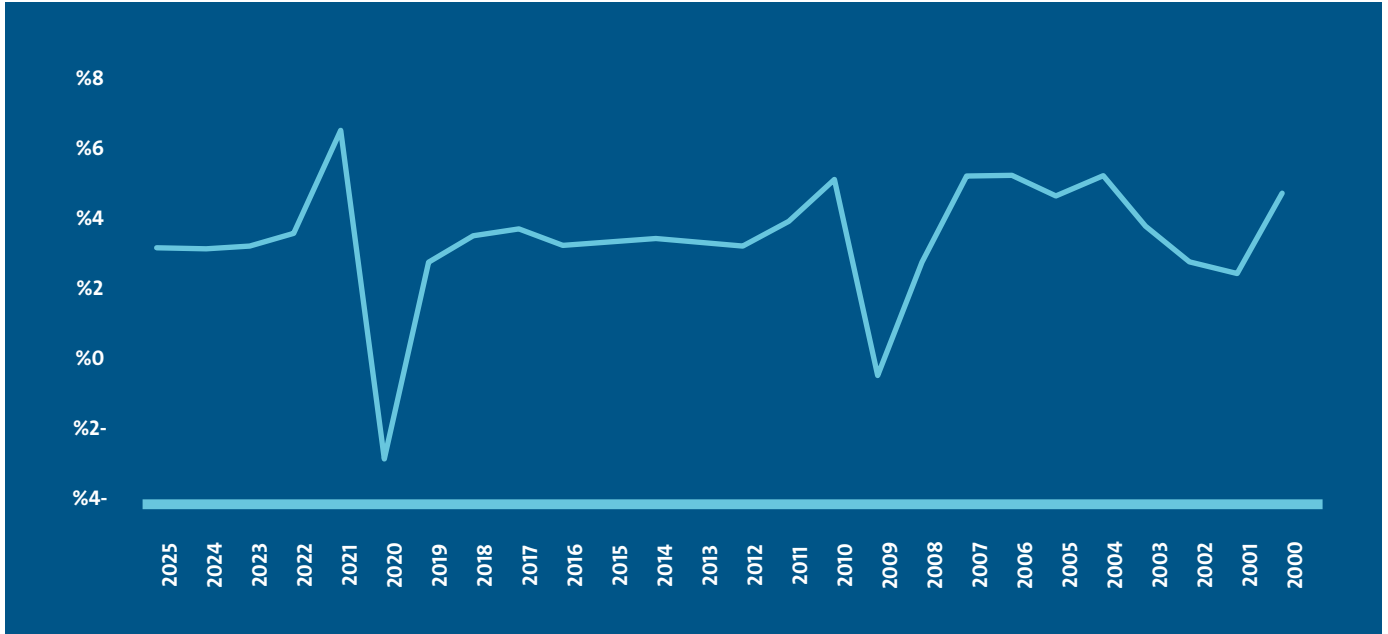
رغم تباينات النمو في بعض الاقتصادات الكبرى في الربع الرابع من عام 2024، من المتوقع أن يظل الاقتصاد العالمي مستقرًا في عام 2025.

مع ذلك، تبقى هذه التباينات غير ظاهرة بفضل استقرار نمط النمو العالمي، والذي يعزى بشكل رئيسي إلى أداء الاقتصاد الأمريكي. وبذلك، من المتوقع أن يبقى التوسع الاقتصادي العالمي بعد الجائحة على مساره، رغم أن الاقتصاد العالمي يبدو مستقرًا عند مستويات نمو منخفضة نسبيًا، لا ترقى إلى تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية مستدامة<sup>1</sup>.

لا تزال توقعات الاقتصاد العالمي في عام 2025 مستقرة، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.3% (الشكل 1)، وهو أقل بقليل من المتوسط التاريخي البالغ 3.7%. مع ذلك، تتوافق التوقعات مع تلك الخاصة بعام 2024، والتي تنبأت بدقة بمعدل نمو بلغ 3.2%. على مستوى الدول، تغيرت التوقعات، لا سيما في ظل أداء الاقتصاد العالمي خلال الربع الثالث من عام 2024، والذي أظهر نمواً أقل من المتوقع في بعض الاقتصادات الآسيوية والأوروبية، وخاصة في الصين والهند وألمانيا.

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2024.

الشكل 1: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (التغير السنوي).

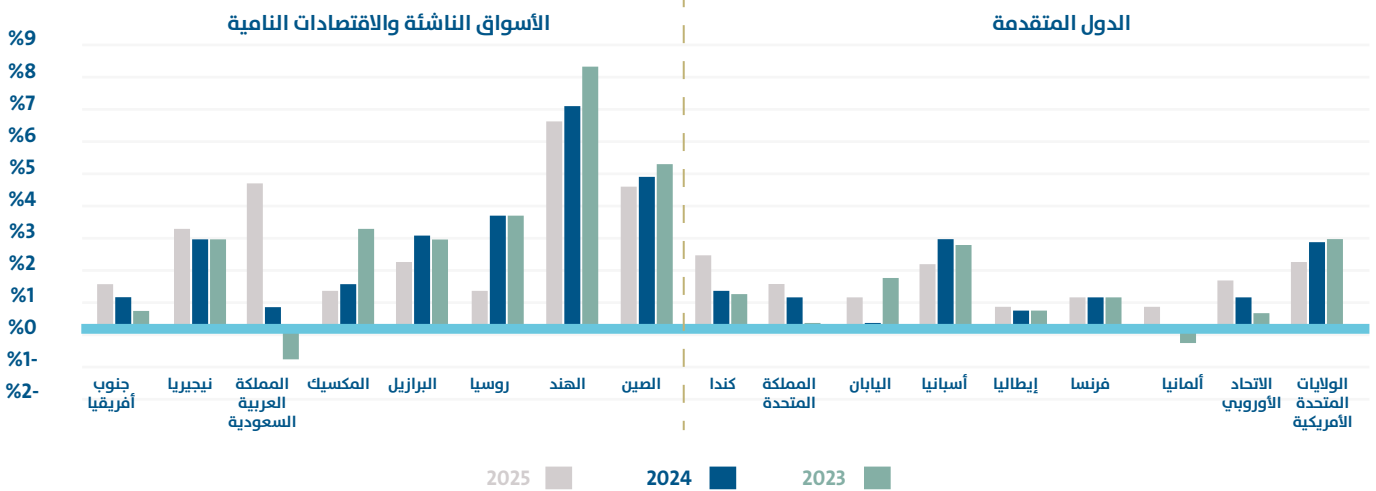


# الآفاق الإقليمية

من المتوقع أن تتفوق الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية على الاقتصادات المتقدمة في عام 2025، بمتوسط معدل نمو يبلغ 3.1%، مقارنة بـ 1.5% للاقتصادات المتقدمة.

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2024.

الشكل 2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصادات المتقدمة والناشئة بين عامي 2023 و 2025.



تختلف توقعات النمو بين الاقتصادات المتقدمة. من المتوقع أن يواصل الاقتصاد الأمريكي أداءه القوي، حيث تشير التوقعات إلى نمو بنسبة 2.7% في عام 2025، في حين يُتوقع أن يتحسن أداء منطقة اليورو بوتيرة أبطأ بسبب حساسيتها العالية للتوترات الجيوسياسية (الشكل 2). أدى تراجع الزخم نهاية عام 2024، لا سيما في مجال التصنيع، وتصاعد التوترات السياسية، إلى انخفاض طفيف في معدلات النمو المتوقعة في عام 2025 من 1.2% إلى 1%.

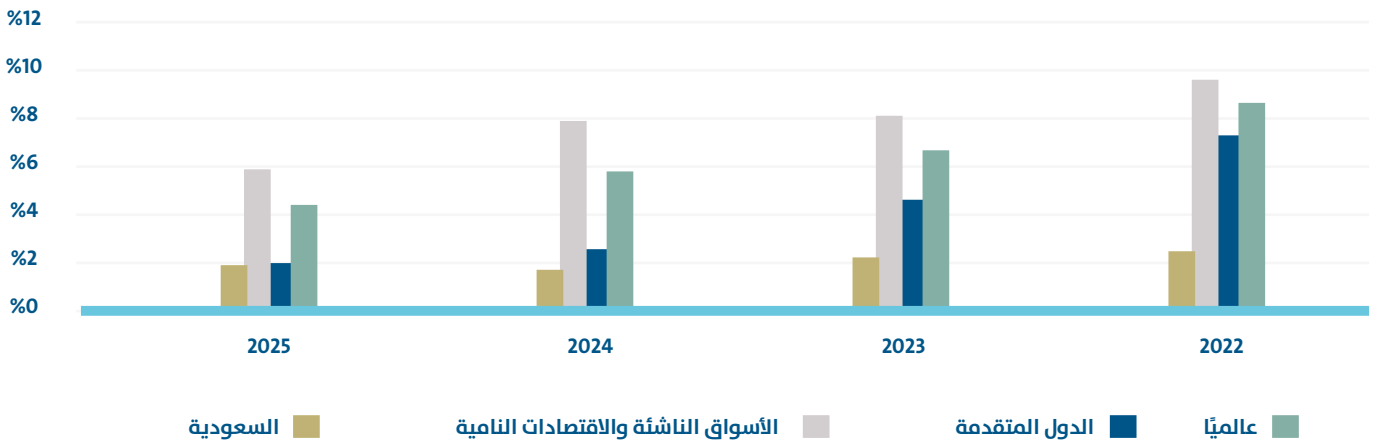
من المتوقع أن تواصل الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية مساراتها التي شهدتها في عام 2024 خلال عام 2025. من المتوقع أن تنمو الصين بنسبة 4.6% والهند بنسبة 6.5%، بما يتفق مع توقعات العام الماضي (الشكل 2). من المتوقع أيضًا أن ينمو الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإن كان بمعدل أبطأ من المتوقع في الربع الثالث من عام 2024؛ ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تمديد تخفيضات إنتاج أوبك+. في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من المتوقع أن يرتفع النمو بشكل طفيف إلى 2.5% على الرغم من التباطؤ المتوقع في أكبر اقتصادات المنطقة.

# التضخم

يقترّب معدل التضخم العالمي من مستويات معتدلة دون آثار سلبية على النشاط الاقتصادي، ولا يزال التضخم في المملكة العربية السعودية من بين أدنى المعدلات في العالم.

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2024.

الشكل 3: معدلات التضخم العالمية (التغير السنوي، 2022-2025).



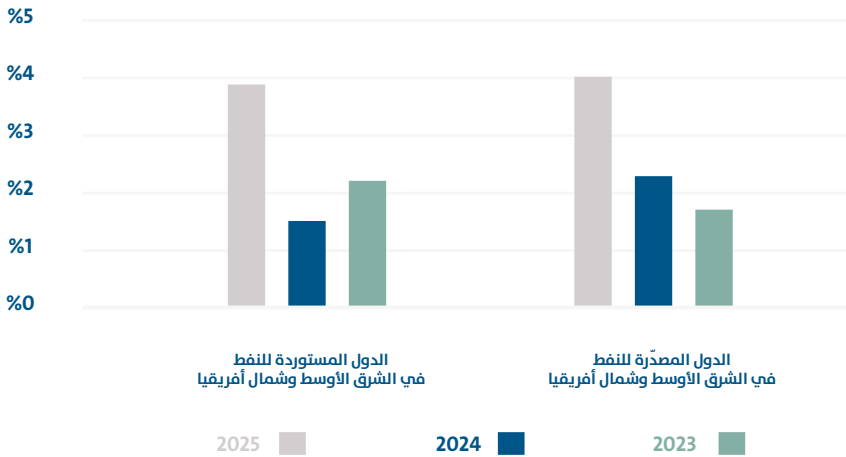
على غرار عام 2024، من المتوقع أن يستمر معدل التضخم العالمي في التراجع، حيث يقدر صندوق النقد الدولي أن يصل إلى 4.3% في عام 2025 (الشكل 3). يواصل الاقتصاد العالمي التخلص من أثار بقايا التضخم الناجم عن الاضطرابات العالمية في السنوات الأخيرة، والتي تشمل جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية، وقد تسبب كلاهما في أكبر موجة تضخم منذ 40 عامًا.

من المتوقع أن يظل الطلب العالمي منخفضاً نسبياً نتيجة التراجع التدريجي في نشاط أسواق العمل. يؤدي ذلك، إلى جانب التراجع المتوقع في أسعار الطاقة، إلى اقتراب معدل التضخم العام من المستويات المستهدفة من قبل البنوك المركزية. مع ذلك، يُتوقع أن يتجاوز التضخم في الولايات المتحدة الهدف المحدد عند 2%، بينما ستظل معدلات التضخم منخفضة في الصين. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تظل ضغوط التضخم في منطقة اليورو محدودة، مما يوسع الفجوة بين معدلات السياسة النقدية المتوقعة في الولايات المتحدة وبقية العالم.

# آفاق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

من المتوقع أن تتجاوز منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معدل نموها في عام 2024 بفارق 1.3 نقطة مئوية، مع تقلص الفجوة في النمو بين مستوردي النفط ومصدريه.

وفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يبلغ النمو الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 4%، مقارنة بتوقعات عام 2024 البالغة 2.7%. من المتوقع أن تضيق فجوة النمو بين مصدري النفط ومستورديه، حيث تشير التوقعات إلى أن كلا المجموعتين ستحققان معدل نمو يقارب 4% (الشكل 4). بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن يبلغ النمو 4% في عام 2025، وهو تحسن ملحوظ عن عام 2024، حيث قدر صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.3% و3.8% من هذا النمو، من المتوقع أن يكون من الموارد غير الهيدروكربونية.



الشكل 4: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الدولة المستوردة والمصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (التغير السنوي، 2023-2025).

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2024.

# آفاق النفط

## لا تزال أسعار النفط للبرميل أعلى من نقطة التعادل لمعظم اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.

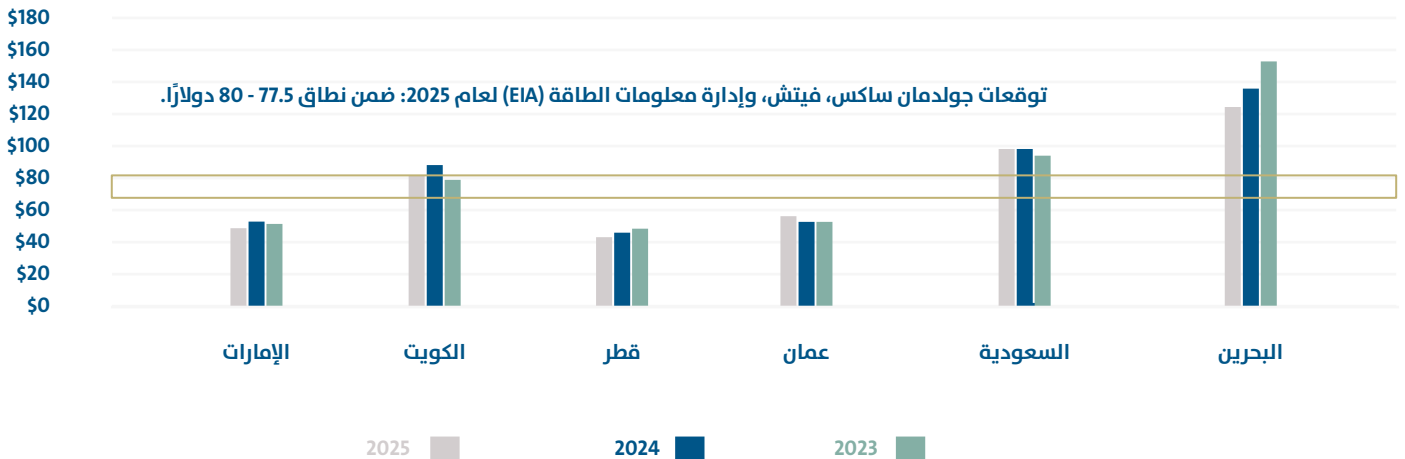
كان عام 2024 عامًا غير متوقع لأسواق النفط، حيث تأثرت الأسعار بالنزاعات والتوترات الجيوسياسية، ليستقر متوسط سعر خام برنت عند 80 دولارًا للبرميل على مدار العام<sup>2</sup>. من المتوقع أن يكون أداء النفط في عام 2025 مشابهًا، حيث تتوقع شركة جولدمان ساكس للأبحاث أن يتداول في نطاق يتراوح بين 70 و85 دولارًا للبرميل، بمتوسط يبلغ حوالي 76 دولارًا. من المتوقع أن تعتمد الأسعار بشكل كبير على معدل إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك، بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية بما في ذلك العقوبات والتعريفات<sup>3</sup>.

من المتوقع أن تكون الارتفاعات في أسعار النفط محدودة بسبب الفائض الكبير في الطاقة الإنتاجية لمنتجات النفط في أوبك+<sup>4</sup>. كما أن الانخفاضات الكبيرة في أسعار النفط غير مرجحة بسبب مرونة الأسعار في إمدادات أوبك والنفط الصخري، وكلاهما يمكن استخدامه للسيطرة على التغيرات في أسعار الطاقة. من المتوقع أن يظل الطلب على النفط ثابتًا، إلا أن وجود قدرة إنتاجية فائضة يقيد ارتفاع الأسعار. من المرجح أن يشهد إنتاج النفط فائضًا كبيرًا، وهو ما قد يفسر انخفاض أسعار النفط في عام 2024. إلا أن الحجم الدقيق لهذا الفائض يظل موضع خلاف بين الخبراء، حيث يتوقع بعضهم أن يصل إلى 1.2 مليون برميل يوميًا، بينما يتنبأ آخرون حدوث عجز بدل تسجيل فائض. ومع ذلك، يُعتقد أن الفائض ناجم بشكل كبير عن زيادة الإنتاج في الدول غير الأعضاء في أوبك، ولا سيما الولايات المتحدة وكندا والبرازيل وغيانا<sup>5</sup>.

من المتوقع أن تتجاوز نطاقات أسعار النفط التي توقعتها جولدمان ساكس وفيتش وإدارة معلومات الطاقة (EIA) نقطة التعادل المالي للنفط في معظم دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط، باستثناء البحرين والسعودية (الشكل 5).

### الشكل 5: سعر التعادل المالي للنفط لدول مجلس التعاون الخليجي، بالدولار الأمريكي.

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2024.



# نظرة معمقة على المملكة العربية السعودية

من المتوقع أن ينتعش الاقتصاد في عام 2025 بعد عامين من النمو البطيء، وأن يشهد ارتفاعاً في الأنشطة النفطية.

## آفاق النمو

بعد تسجيل معدل نمو مخيب للآمال في عام 2024 (0.8%) مقارنة بالتوقعات التي بلغت 4.4%، من المتوقع أن ينتعش الاقتصاد السعودي ويحقق نمواً بنسبة 3.3% في عام 2025 (الشكل 6). في حين كانت التوقعات أعلى في أواخر عام 2024، إلا أن تمديد خفض إنتاج النفط دفع صندوق النقد الدولي مؤخراً إلى خفض توقعاته<sup>6</sup>. كان من المتوقع أن تحقق السعودية نمواً اقتصادياً مرتفعاً في عام 2025 بفضل زيادة إنتاج النفط، وذلك بعد عامين من النمو المنخفض في 2023 و2024؛ إلا أن تأجيل زيادة إنتاج أوبك حتى أبريل أثار على إيرادات المملكة، مما أدى إلى خفض التوقعات<sup>7</sup>. مع ذلك، من المتوقع أن يزداد النمو في السعودية هذا العام، مدفوعاً بنمو قطاعات الخدمات في المملكة وتعافي الأنشطة النفطية<sup>8</sup>.

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2024.

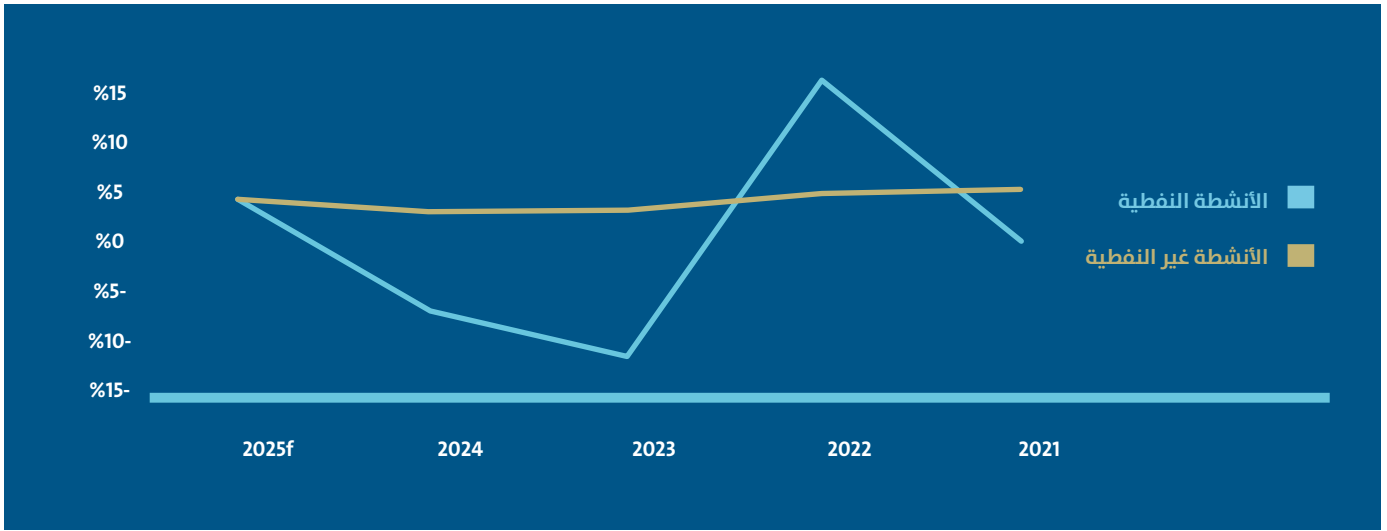
الشكل 6: النمو الحقيقي المتوقع والفعلي للناج المحلي الإجمالي في السعودية (التغير السنوي، 2021-2024).



تراجعت مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد السعودي خلال عامي 2023 و2024، إلا أنها يُتوقع أن تنتعش مجدداً في عام 2025، مع تحقيق نمو بنسبة 5% من المتوقع أن يواصل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مساره الإيجابي، مسجلاً معدل نمو أعلى بقليل مما كان عليه في عامي 2023 و2024 (الشكل 7).

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2024.

الشكل 7: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي وغير النفطي في السعودية (التغير السنوي، 2021-2025م).



## السياسة النقدية

تعمل السلطات السعودية على احتواء التضخم وخفض تكلفة الاقتراض للشركات والأفراد.

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في المملكة بنسبة 26.6% بين ديسمبر 2023 وديسمبر 2024، مع ارتفاع معدل التضخم إلى 1.9% في ديسمبر 2024، مقارنة بـ 1.5% في ديسمبر 2023 (الشكل 8). كانت إيجارات المساكن المحرك الرئيسي لهذا الارتفاع، حيث زادت بنسبة 10.6%، لا سيما إيجارات الفلل التي ارتفعت بنسبة 9.9%. وأدى ذلك إلى ارتفاع بنسبة 8.9% في الفئة التي تشمل الإسكان والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى.<sup>9</sup>

## الشكل 8: معدل التضخم في المملكة العربية السعودية.

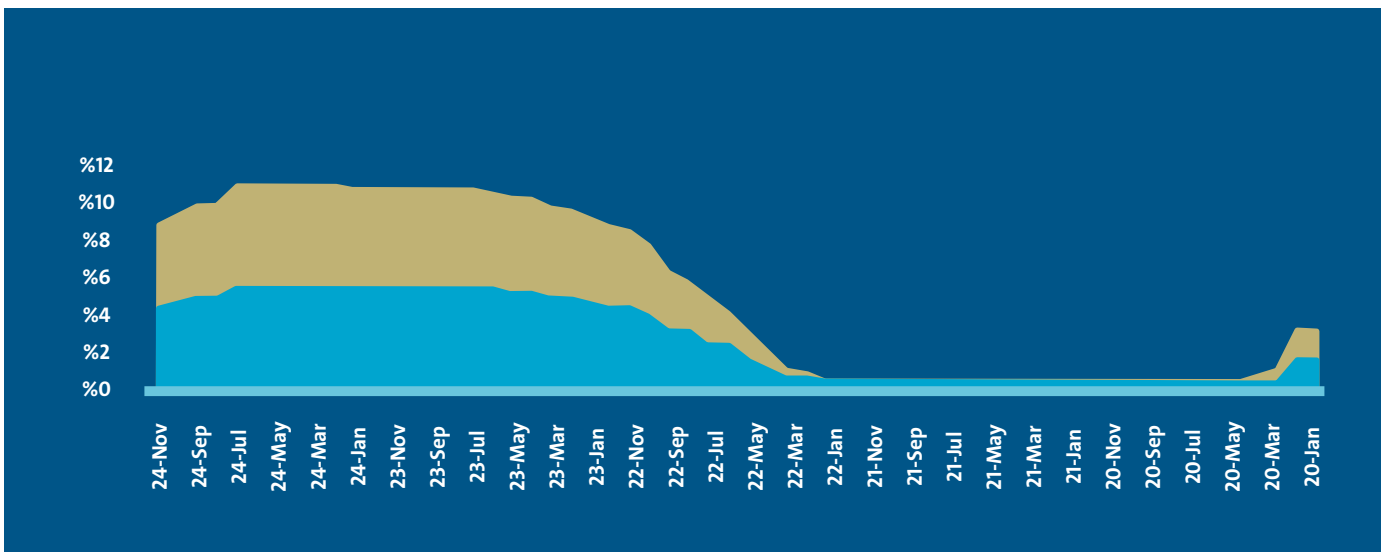
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، 2024.



منذ سبتمبر 2024، لجأت الولايات المتحدة إلى تخفيف الشروط المالية عبر خفض معدلات الفائدة. وقد أدى ذلك إلى اتّباع سياسة نقدية أكثر مرونة في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، وفي المملكة العربية السعودية على وجه التحديد.<sup>10</sup> بما أن البنك المركزي السعودي ينسّق سياساته النقدية مع الاحتياطي الفيدرالي الأميركي للحفاظ على ربط الريال السعودي بالدولار الأميركي، قام ساما بخفض سعر إعادة الشراء (الريبو) إلى 5% وسعر إعادة الشراء العكسي (الريبو العكسي) إلى 4.5% في ديسمبر 2024، مما شجع على الإقراض للأعمال والمستهلكين. (الشكل 9).

## الشكل 9: معدل إعادة الشراء العكسي في السعودية ومعدل الفائدة على الأموال الفيدرالية الأمريكية بين عامي 2020 و2024.

المصدر: Trading Economics, 2024.



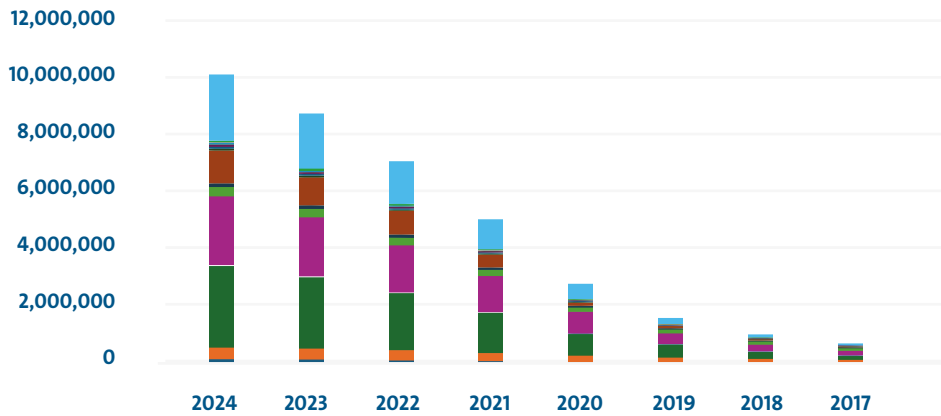
السعودية ■ الولايات المتحدة ■

# أداء الأعمال

يحافظ الاستهلاك في المملكة على قوته، بفضل تحسن مستويات المعيشة وزيادة رواتب العاملين في القطاع الخاص.

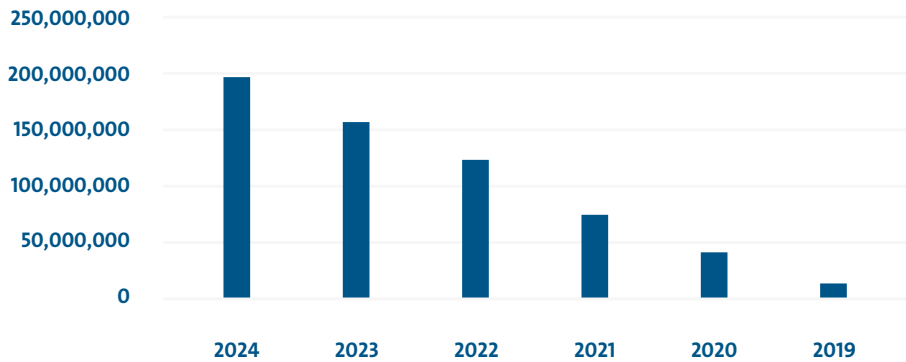
تُعد معاملات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية مقاييس غير مباشرة للاستهلاك الخاص. بين عامي 2023 و2024، زادت معاملات نقاط البيع بنسبة 16.4% (الشكل 10)، في حين زادت مبيعات التجارة الإلكترونية بأكثر من 25% (الشكل 11). تعكس هذه الزيادة، التي حافظ عليها كلا المؤشرين منذ عام 2019، زيادة إقبال المستهلكين.

من المتوقع أن يسهم تباطؤ التضخم في عام 2025 إلى جانب خفض معدلات الربو، في استمرار الاتجاه التصاعدي لأنماط الاستهلاك. من المرجح أيضًا أن تؤدي الزيادة الكبيرة في أجور القطاع الخاص (45%) في عام 2024 والانخفاض التاريخي في معدلات البطالة إلى زيادة الطلب، مما يؤثر إيجابيًا على أنماط الاستهلاك.<sup>11</sup>



الشكل 10: معاملات نقاط البيع في السعودية بين عامي 2017 و2024 (بالريال السعودي).

المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، 2024.



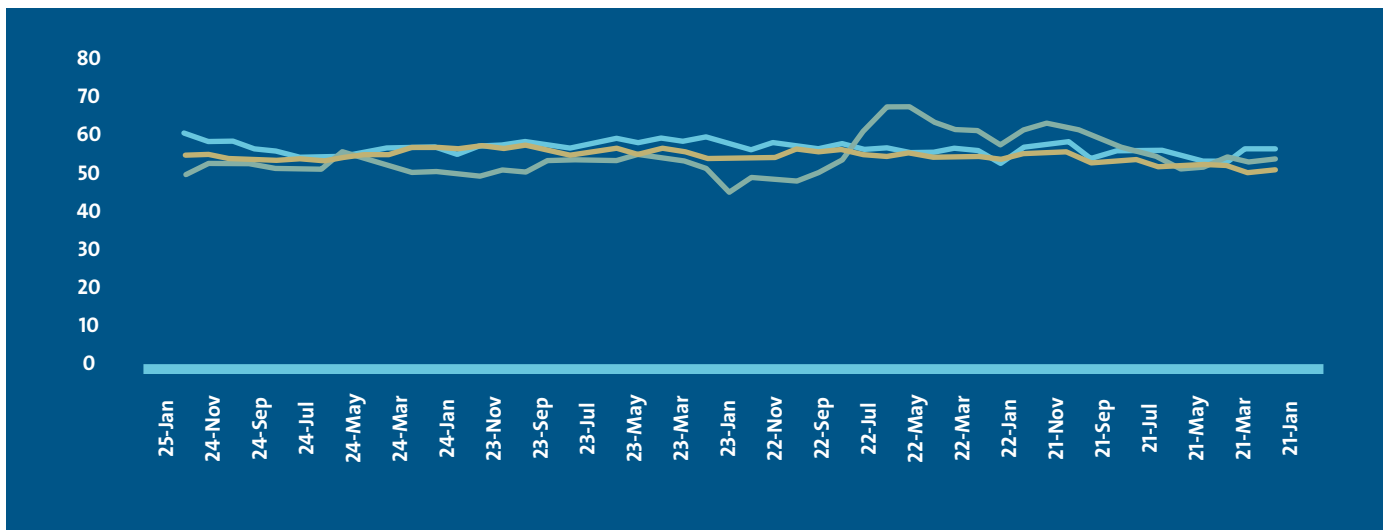
الشكل 11: مبيعات التجارة الإلكترونية في السعودية بين عامي 2019 و2024 (بالريال السعودي).

المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، 2024.

تعكس بيانات مؤشر مديري المشتريات (PMI) ومؤشر الإنتاج الصناعي (IPI) في السعودية، وهما من مؤشرات الاستثمار الخاص، تفاؤلاً لدى المستثمرين وانخفاضاً في إنتاج النفط. لا يزال مؤشر مديري المشتريات في المملكة العربية السعودية أعلى من عتبة الخمسين (الشكل 12)، مما يشير إلى توقعات إيجابية لتوسيع نشاط القطاع الخاص غير النفطي. يبلغ مؤشر مديري المشتريات في المملكة العربية السعودية لشهر يناير 2025 حوالي 60، متجاوزاً بشكل كبير الإمارات العربية المتحدة (55) وقطر (50.2)، مما يعكس نمواً قوياً في القطاع الخاص غير النفطي في المملكة، مدفوعاً بجهود التنويع. (الشكل 12).

المصدر: Trading Economics، 2025.

الشكل 12: مؤشر مديري المشتريات (PMI) في دول مجلس التعاون الخليجي (بالنقاط، 2025-2021).

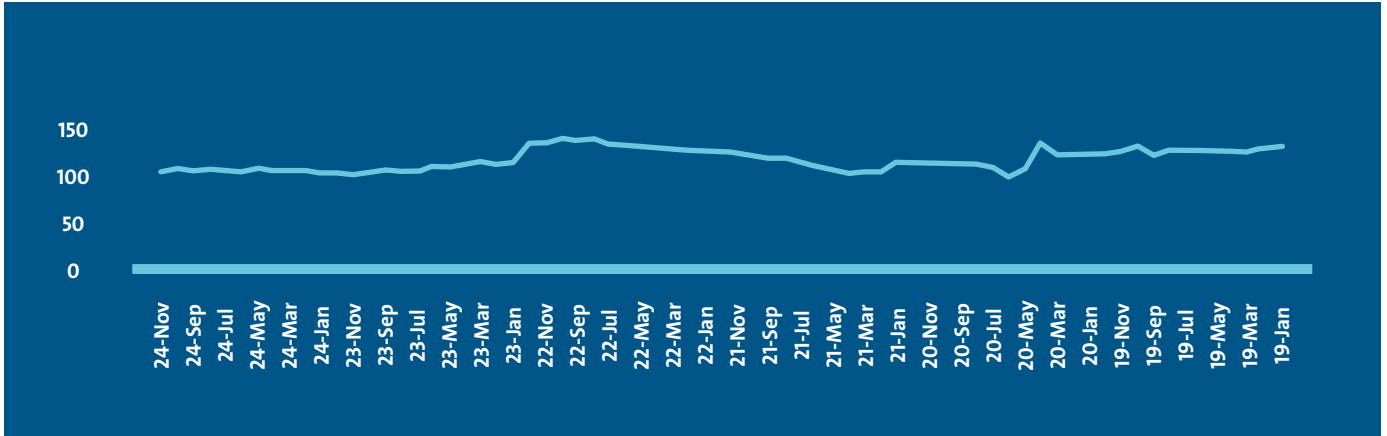


السعودية ■ الإمارات ■ قطر

في نوفمبر 2024، شهد مؤشر الإنتاج الصناعي IPI في المملكة العربية السعودية ارتفاعاً على أساس سنوي بنسبة 3.3%، ليصل إلى 103.7 (الشكل 14). يمثل هذا تعافياً طفيفاً من التراجع الذي شهدته العام الماضي، والذي كان ناجماً إلى حد كبير عن انخفاض أنشطة التعدين واستغلال المحاجر، التي تشكل 61.4% من وزن المؤشر، وذلك عقب قرار السعودية بتقليص إنتاج النفط. من المتوقع أن يؤدي تمديد خفض إنتاج النفط من قبل أوبك+ إلى الحد من ارتفاع المؤشر خلال الفترة المقبلة.

المصدر: الهيئة العامة  
للإحصاء، 2024.

الشكل 13: مؤشر الإنتاج الصناعي في السعودية  
بين عامي 2019 و2024.



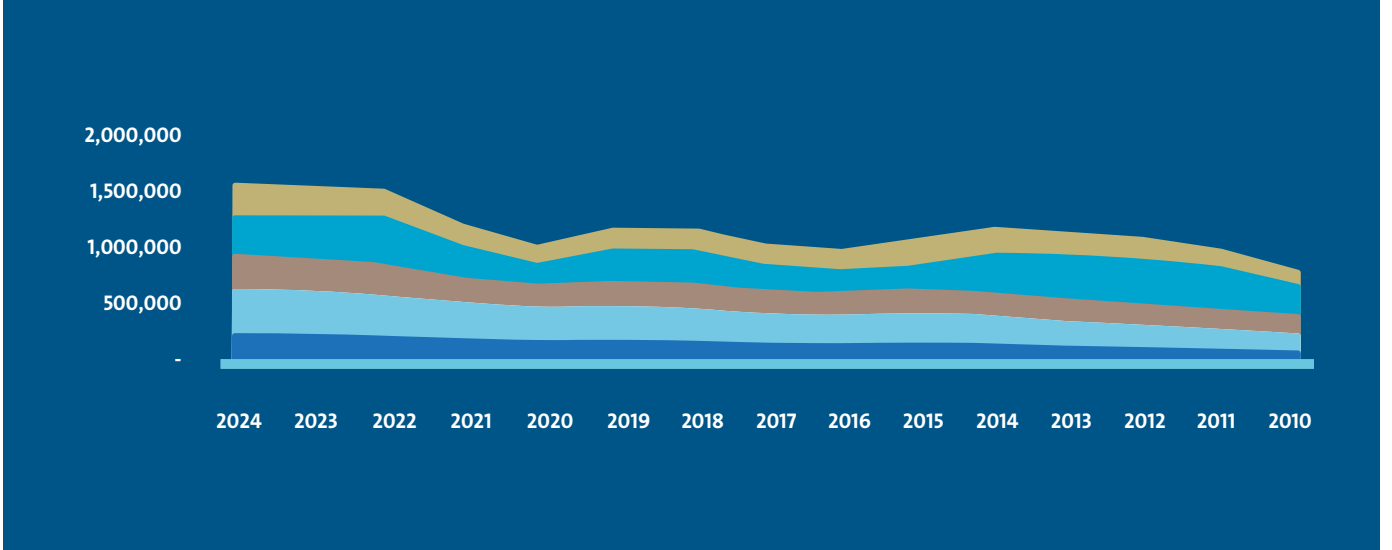
الاستهلاك (الحكومي والخاص): لا يزال الاستهلاك في جميع أنحاء المملكة في مساره التصاعدي، حيث سجل ارتفاعاً بنسبة 3.2% على أساس ربع سنوي (في المتوسط) في عام 2024 مقارنة بعام 2023 (الشكل 14). من المتوقع أن تسهم معدلات التضخم المنخفضة والمستقرة نسبياً في عام 2025 في الحفاظ على الاتجاهات التصاعدية.

الاستثمار: أدت جهود التنويع في المملكة إلى تحقيق زيادة مستمرة في تكوين رأس المال الإجمالي خلال السنوات القليلة الماضية. سجلت الاستثمارات في عام 2024 زيادة تقارب 3% مقارنة بالعام الماضي (الشكل 14)، ومن المرجح استمرار هذا الاتجاه، بفضل البنية التحتية الاستثمارية القوية التي طوّرتها المملكة عبر صندوق الاستثمارات العامة (PIF)، وصندوق التنمية الوطني (NDF)، ومؤسسات حكومية أخرى تستثمر في القطاعات غير النفطية.

الصادرات والواردات: من المتوقع أن تواصل المملكة تحقيق نمو في صادراتها، خاصة مع تزايد الطلب على صادراتها غير النفطية، ولا سيما الخدمات. بينما تستمر جهود التنويع في السعودية، من المرجح أن يشهد الطلب على الواردات ارتفاعاً مترابطاً، نتيجة تزايد الحاجة إلى المواد الخام والآلات ورأس المال البشري ومدخلات الإنتاج الأخرى.

الشكل 14: الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق  
بالأسعار الجارية (مليون ريال سعودي، المتوسط  
الفصلي، 2010-2024).

المصدر: الهيئة العامة  
للإحصاء، 2024.



الإنتاج المحلي الإجمالي النهائي الحكومي  
الإنتاج المحلي الإجمالي النهائي الخاص  
صادرات السلع والخدمات  
إجمالي تشكيلات رؤوس الأموال  
واردات السلع والخدمات

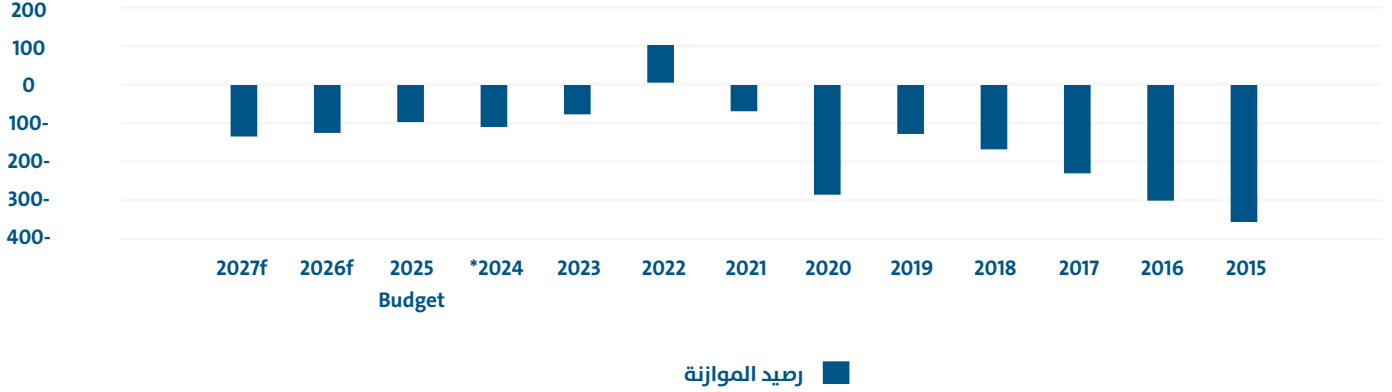
## التوقعات المالية

يتم احتواء العجز في موازنة السعودية لعام 2025 من خلال مستوى مستدام للديون العامة وتوسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية.

تتوقع وزارة المالية في المملكة عجزاً في الميزانية قدره 101 مليار ريال سعودي في عام 2025 (-2.3% من الناتج المحلي الإجمالي)، أي بانخفاض بنسبة 12.1% مقارنة بعجز 2024 البالغ 115 مليار ريال (الشكل 15). تركزت الموازنة على الإنفاق الاجتماعي الموجّه، مدعوماً بمراجعات دورية لبرامج الدعم الاجتماعي، مع السعي إلى تحفيز الاستثمار لتحقيق تنمية شاملة. من المتوقع أن يصل إجمالي النفقات للسنة المالية 2025 إلى 1,285 مليار ريال سعودي، وإجمالي الإيرادات المتوقعة في الميزانية إلى 1,184 مليار ريال سعودي.

## الشكل 15: رصيد الموازنة بين عامي 2015 و 2027 (مليار ريال سعودي).

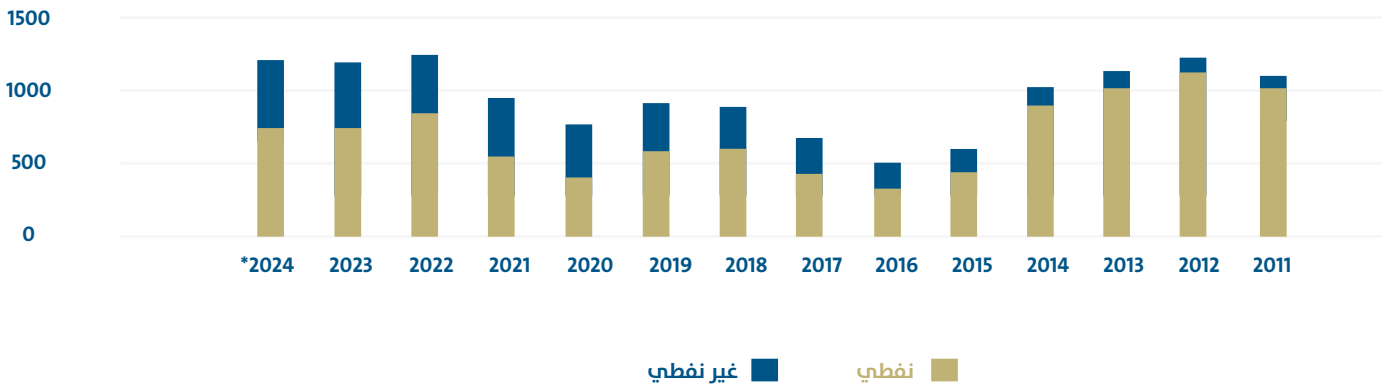
المصدر: وزارة المالية.



في عام 2024، أظهرت الإيرادات غير النفطية في المملكة العربية السعودية نمواً ربع سنوي كبير، حيث ارتفعت بنسبة 9% على أساس سنوي إلى 111.5 مليار ريال سعودي (29.73 مليار دولار) في الربع الأول، وبنسبة 26% على أساس سنوي إلى 140.6 مليار ريال سعودي (37.48 مليار دولار) في الربع الثاني. على مدار العام بأكمله، بلغ إجمالي الإيرادات 1,230 مليار ريال سعودي، مع ارتفاع الإيرادات غير النفطية إلى 472 مليار ريال سعودي، بزيادة 3% عما سجّله في عام 2023 (458 مليار ريال سعودي).<sup>12</sup> تسلط هذه النتائج الضوء على نجاح الإصلاحات الاقتصادية في إطار رؤية المملكة 2030، والتي تركز على تنويع الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو. (الشكل 16).

## الشكل 16: توزيع إجمالي الإيرادات في المملكة العربية السعودية بين عامي 2011 و 2024.

المصدر: وزارة المالية.



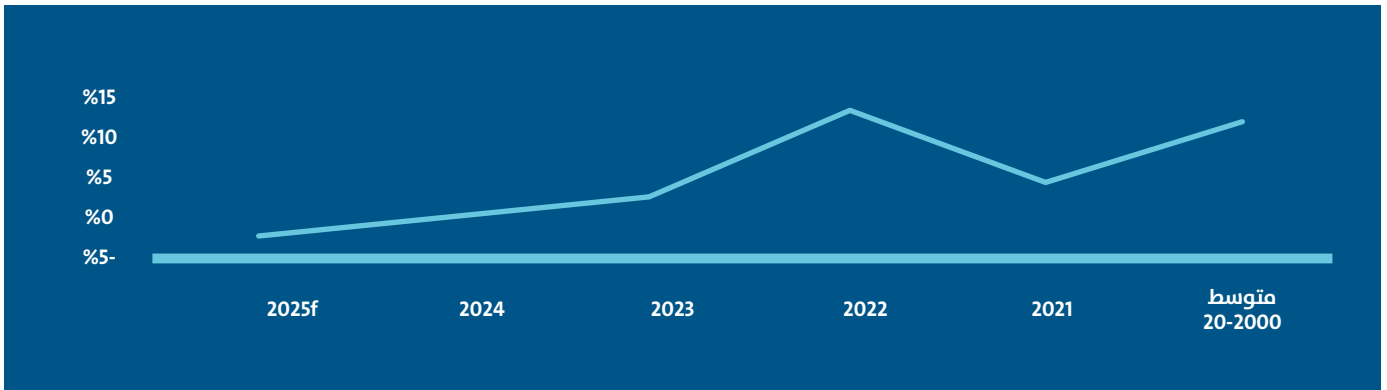
# الميزان الخارجي وتدفقات رؤوس الأموال

يسجل الحساب الجاري للمملكة مستوى أدنى من متوسطاته التاريخية.

يشهد الحساب الجاري للمملكة انخفاضاً مستمراً منذ عام 2022، عندما سجل 13.7% من الناتج المحلي الإجمالي. وانخفض إلى ما يقرب من 3.2% في عام 2023 ومن المتوقع أن يصل إلى 0.4% في عام 2024، مع مزيد من الانخفاض إلى -1.8% في عام 2025 (الشكل 17). يعود هذا الاتجاه التنازلي بشكل أساسي إلى تراجع إيرادات النفط، نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للنفط، وارتفاع تكاليف الواردات المرتبطة بالمشاريع الطموحة لرؤية المملكة 2030.<sup>13</sup>

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2024.

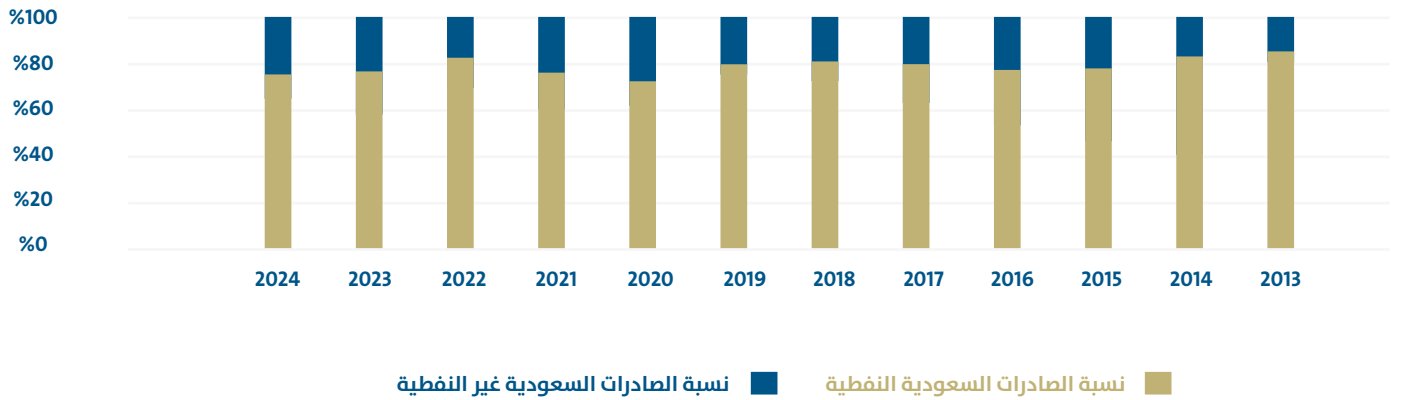
الشكل 17: رصيد الحساب الجاري في السعودية  
(% من الناتج المحلي الإجمالي، 2021-2025).



ارتفعت نسبة الصادرات غير النفطية بشكل كبير على مدى السنوات العشر الماضية، في دلالة على التقدم المستمر في جهود التنويع (الشكل 18). بلغ إجمالي الصادرات غير النفطية في عام 2024 ما قيمته 144 مليار ريال سعودي (25% من إجمالي الصادرات)، و 272 مليار ريال سعودي (23% من إجمالي الصادرات) في عام 2023، ارتفاعاً من 190 مليار ريال سعودي في عام 2015 (21% من إجمالي الصادرات).<sup>14</sup>

المصدر: الهيئة العامة  
للإحصاء، 2024.

### الشكل 18: حصة الصادرات النفطية وغير النفطية في السعودية (% من إجمالي الصادرات، 2024-2013).

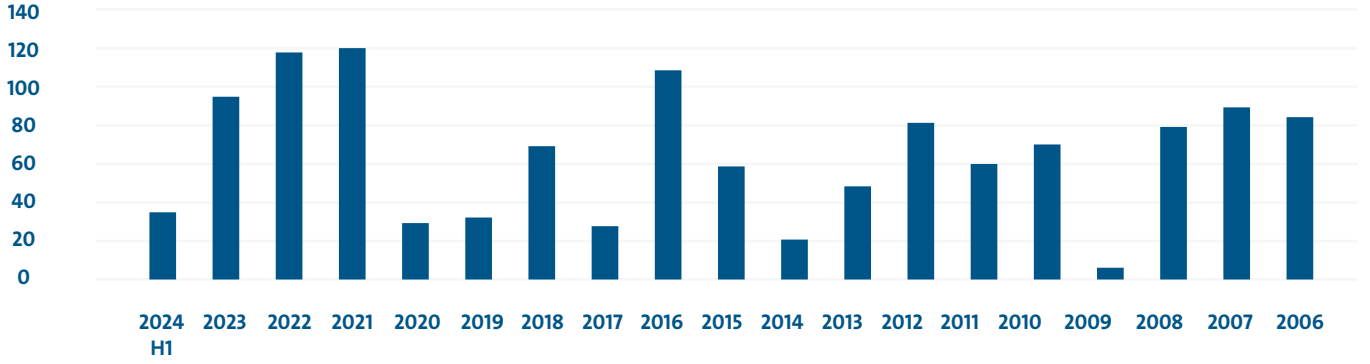


وضعت المملكة العربية السعودية هدفاً طموحاً هو جذب 1.8 تريليون ريال سعودي (حوالي 480 مليار دولار) في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بين عامي 2021 و 2030، أي ما يعادل متوسط تدفق سنوي قدره 200 مليار ريال سعودي. وتعد هذه المبادرة جزءاً من استراتيجية التنويع الاقتصادي الأوسع للمملكة في إطار رؤية 2030.<sup>15</sup>

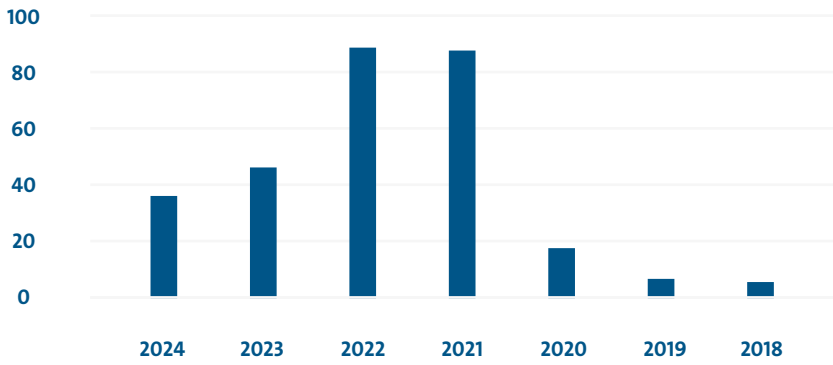
في عام 2023، سجلت السعودية تدفقات استثمار أجنبي مباشر (FDI) بقيمة 96 مليار ريال سعودي (25.5 مليار دولار)، متجاوزة هدف الاستراتيجية الوطنية للاستثمار البالغ 83 مليار ريال سعودي (22 مليار دولار) بنسبة 16%.<sup>16</sup> في النصف الأول من عام 2024، بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 36 مليار ريال سعودي (9.6 مليار دولار)، مما يشير إلى تباطؤ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، والتي سجلت 46 مليار ريال سعودي (12.28 مليار دولار) (الشكل 19 و 20).<sup>17</sup>

الشكل 19: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية (مليار ريال سعودي، 2006-2024).

المصدر: استثمار في السعودية، 2024.



الشكل 20: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في السعودية خلال النصف الأول من العام (بالمليار ريال سعودي، 2018-2024).



المصدر: وزارة الاستثمار، 2024.

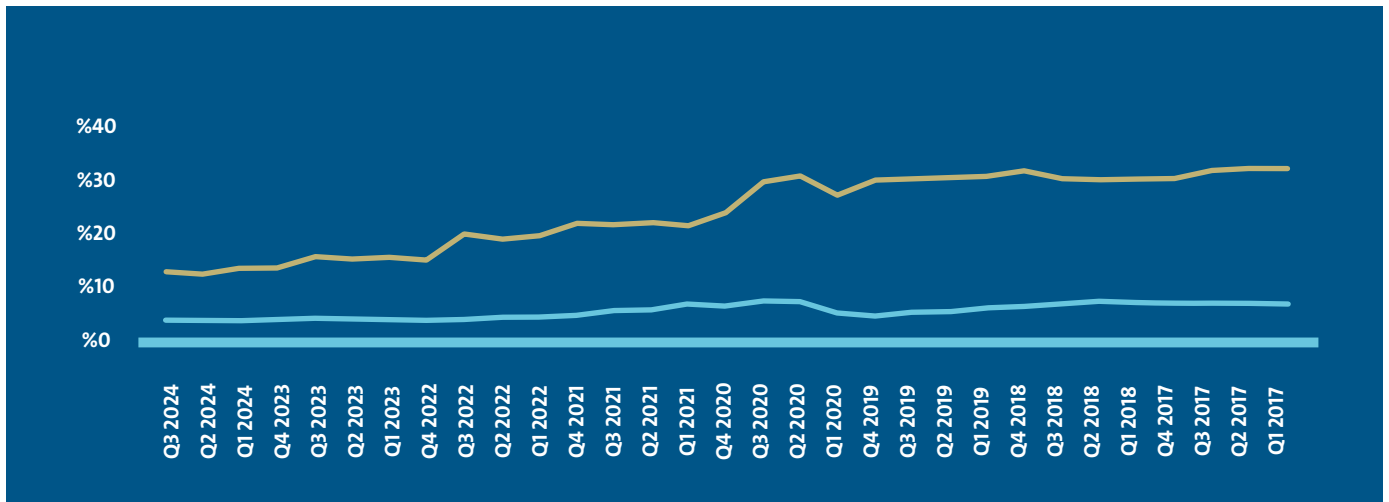
# سوق العمل

تقترب معدلات البطالة في المملكة من أدنى مستوياتها على الإطلاق بالنسبة للذكور والإناث على حد سواء.

في النصف الأول من عام 2024، شهد سوق العمل تقدماً كبيراً، حيث تجاوز عدد القوى العاملة 11.5 مليون، وبلغ عدد السعوديين في القطاع الخاص رقماً قياسياً هو 2.317 مليون. اعتباراً من الربع الثالث من عام 2024، انخفض معدل البطالة الإجمالي (بما في ذلك السعوديون وغير السعوديين) إلى 3.7%، مقارنة بـ 4.2% في نفس الفترة من عام 2023. كما انخفض معدل البطالة للمواطنين السعوديين إلى 7.8%، مقارنة بـ 8.8% في الربع الثالث من عام 2023، مسجلاً أدنى معدل منذ الربع الثاني من عام 2016. جاء هذا الانخفاض مدفوعاً بتراجع معدلات البطالة لدى كل من الذكور والإناث، حيث بلغت 4.7% و13.6% على التوالي، وهي أدنى مستويات مسجلة منذ بدء الهيئة العامة للإحصاء (GASTAT) نشر بيانات فصلية. (الشكل 21).

الشكل 21: معدل البطالة بين الذكور والإناث في السعودية (لمن هم بعمر 15 عاماً فأكثر) بين عامي 2017 و2024.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، 2024.

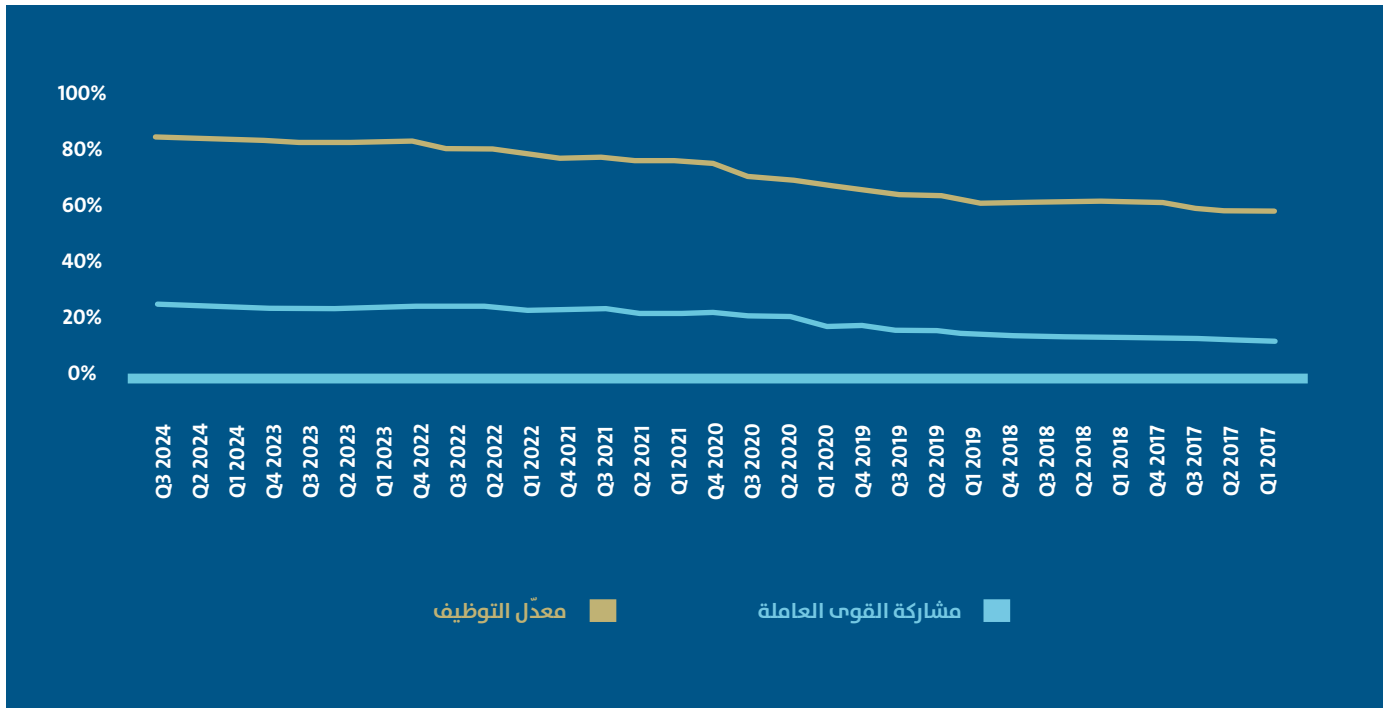


إناث ■ ذكور ■

في الربع الثاني من عام 2024، بلغت نسبة توظيف النساء مستوى قياسيًا جديدًا عند 87.2%، مع وصول معدل المشاركة في القوى العاملة إلى 35.4%، متجاوزًا هدف رؤية 2030 البالغ 30%. في الربع الثالث من عام 2024، حافظت نسبة توظيف النساء على قوتها عند 86.4%، مرتفعة من 83.4% في نفس الفترة من عام 2023، بينما ارتفع معدل مشاركتهن في القوى العاملة إلى 36.2% مقارنة بـ 35.4% في الربع الثالث من عام 2023. في النصف الأول من عام 2024، شهد تمكين المرأة في القوى العاملة تقدمًا ملحوظًا، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء في المناصب الإدارية 43.8% مرتفعًا من 28.6% في عام 2017.<sup>18</sup>

## الشكل 22: مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة ومعدل التوظيف بين عامي 2017 و2024.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، 2024.



# أمور مرتقبة في عام 2025

القطاع	الخطط في عام 2025
الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة	سيبدأ العمل في مشروع "ذا لاين" في عام 2025، بعد تعيين فريق من المهندسين المعماريين والمخططين والمصممين الحضريين في أواخر عام 2024. <sup>19</sup> أكدت المملكة مجدداً هدفها المتمثل في الوصول إلى 50% من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، مع خطط لطرح مشروعات طاقة تعمل بالغاز بقدرة 6 جيجاوات مزودة بتقنيات احتجاز الكربون. <sup>20</sup>
السياحة والضيافة	لا تزال الضيافة والسياحة فرصة استثمارية واعدة داخل المملكة، خاصة مع معرض إكسبو الرياض 2030 وكأس العالم لكرة القدم 2034. تستهدف المملكة في عام 2025 استقطاب 127 مليون سائح، وتحقيق إنفاق سياحي يقارب 350 مليار ريال سعودي. <sup>21</sup> وهي ملتزمة بتحسين سعة المطارات والبنية التحتية للطرق والخدمات العامة مع زيادة أعداد السياح.
تكنولوجيا المعلومات والبيانات والذكاء الاصطناعي	بحلول نهاية عام 2025، من المقرر أن تطلق المملكة شركتين بقيمة مليارات الدولارات في هذا القطاع. <sup>22</sup>
خدمات النقل والخدمات اللوجستية	حددت السعودية هدفاً لتفعيل ست مناطق لوجستية في عدة موانئ بهدف زيادة القدرة الاستيعابية في عام 2025.
التعليم	تهدف السعودية إلى زيادة المؤسسات التدريبية المعتمدة من هيئة تقويم التعليم والتدريب إلى 39%، وزيادة معدل الالتحاق برياض الأطفال إلى 40%، وتعزيز تسجيل الطلاب من ذوي الإعاقة في المؤسسات التعليمية. <sup>23</sup>
خدمات الرعاية الصحية	ستعمل السعودية على زيادة القدرة الاستيعابية للأسرة بمقدار 963 سريرًا، لتصل إلى 23 سريرًا لكل 10 آلاف نسمة.

# لوحة مؤشرات الاقتصادي الكلي

2025 <متوقع> (صندوق النقد الدولي)	2025 <متوقع> (وزارة المالية)	2024	2023	2022	2021	
3.3	4.6	0.8	0.8-	8.7	3.2	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
5		5-	9-	15	1.2	الناتج المحلي الإجمالي النفطي (%)
4.4		3.7	3.8	5.3	5.6	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)
1.9	1.9	1.7	2.3	2.6	3.1	معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك (%)
	2.3-	2.8-	2.0-	2.5	2.3-	رصيد الميزانية العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
1.8-		0.4	3.2	13.7	4.8	رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
30.6	29.9	29.3	26.2	23.8	30.0	إجمالي الدين الحكومي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
32.8		30.1	28.1	23.8	30.7	الدين الخارجي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
13.8		15	16.7	18.9	21.2	الاحتياطيات (أشهر الواردات)
	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	سعر الصرف (ريال سعودي/دولار أمريكي)



[WWW.STRATEGICGEARS.COM](http://WWW.STRATEGICGEARS.COM)